



أكَدَ تقريرٌ حقوقِيٌّ أنَّ ميليشياً قدَّرَ تخرُقَ العقوباتِ الأمريكيةِ والأوروبيَّةِ وتدعم نظامَ الأسدِ بالنفطِ والغازِ.

وأوضحَ التقريرُ الصادرُ عن الشبكةِ السوريَّةِ لحقوقِ الإنسانِ الْيَوْمِ الْخَمِيسِ، قيامَ ميليشياً قدَّرَ بدعمِ نظامِ متوارِطٍ بارتكابِ جرائمِ ضدِ الإنسانيةِ، ومفروضةً عليه عقوباتِ اقتصاديَّةٍ من قبلِ الإدارَةِ الأمريكيةِ تحديداً، التي هي داعِمٌ أساسيٌّ لقوَاتِ سورياِ الديمقُراطيَّةِ، معتبراً أنَّ ذلكَ يشكُّلُ "طعنةً قويَّةً لِلحكومةِ الأمريكيةِ".

وأشارَ التقريرُ -نقاًلاً عن مصادرِ محليةٍ- إلى أنَّ عمليَّاتِ تزويدِ نظامِ الأسدِ بالنفطِ من حقلِ "الرميلان والسويدية" في محافظةِ الحسكةِ لم تتوافَقْ مِنْذَ سيطرةِ حزبِ الاتحادِ الديمقُراطيِّ علىِ الحقولِ منتصفَ عامِ 2012، إذ تُخضعُ هذهُ الحقولِ لاتفاقيَّاتٍ بينِ الطرفَينِ، ولا يزالُ العاملُونَ فيها يتلقُّونَ أجورَهمِ من نظامِ الأسدِ، بحسبِ التقريرِ.

كما لفتَ إلى أنَّ عمليَّاتِ تهريبِ النفطِ والغازِ إلى نظامِ الأسدِ تتمُّ عبرَ مرحلتينِ، إحداهما عبرَ الطرقِ البريَّة، عبرَ طريقِ ديرِ الزورِ - الرقةِ - منبعِ ومن ثمَّ إلى مصافةِ النفطِ في بانياسِ أو حمصِ، وهذهِ المرحلةُ تتمُّ بشكلِ دوريٍّ ومستمرٍ وبِملاحظةِ سكانِ المناطقِ التي تمرُّ بها.

أمَّا المرحلةُ الثانيةُ فتَكونُ عبرَ المعابرِ المائيَّةِ التي تصلُ بينِ ضفَّتيِ نهرِ الفراتِ.

وطَالَ التقريرُ "فتحَ تحقيقاتٍ للكشفِ عنِ مصاريفِ عوائدِ النفطِ والغازِ، خوفاً منَ أنْ تصبُّ في دعمِ الإرهابِ"، مشيراً إلى أنَّ "قسدَ" تصرفَتُ بتلكِ العوائدِ الماليَّةِ دونَ أيَّةِ محاسبةٍ أو شفافيةٍ، وأضافَ: "ربما يكونُ قسمٌ كبيرٌ من تلكِ الأموالِ قدَّ وصلَ

إلى حزب العمال الكردستاني المصنف كتنظيم إرهابي وهذا يورّط قوات سوريا الديمقراطية في دعم وتمويل الإرهاب العالمي".

وتسسيطر قسد على 80% من إنتاج النفط والغاز في سوريا، وتستولي على كامل العوائد المادية دون كشف حساب أو شفافية مالية عن المصروفات، حيث تضم محافظات الرقة والحسكة ودير الزور قرابة 20 حقل نفط، يخضع 11 منها لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وهذه الحقول الـ 11 ذات قدرة إنتاجية أضخم بكثير من الحقول الواقعة تحت سيطرة قوات النظام السوري.

ومنذ سيطرتها على حقول النفط والغاز، "لم تفصح "قسد" ولا إدارتها عن كمية الأموال التي دخلت إليها من تلك الحقول، والتي هي من حق المجتمع السوري في تلك المناطق، ويفترض أن ينعكس ذلك بشكل واضح على البنية التحتية والمدارس والمشافي، لكن قسد لم تقدم أو تنشر تقريراً واحداً بهذا الخصوص، ما يجعل ذلك أقرب إلى عملية نهب لموارد الشعب السوري لصالح تسلیح وتكديس أموال طائلة لميليشيا قسد وإدارتها" وفقاً لما ذكره التقرير.

المصادر: